تأثير الموروثات الثقافية للمرأة المصرية على مستقبل السياسات السكانية "رؤية استشرافية"

إعداد الباحثة

منال عبد العزيز محمد على الرشيدي

المعيدة بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع

كلية التربية

جامعة عين شمس

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الراهنة قضية الموروثات الثقافية للمرأة المصرية التي تسيطر على المجتمع المصري والتي تحول دون حصول المرأة المصرية على حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية. فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ومؤسساتها ممثلة في " المجلس القومي للمرأة" بالتضامن مع " المجلس القومي للسكان"، بالإضافة إلى الانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الآونة الأخيرة، وهي الجهود التي تسعى لتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التى تقف عائقاً لمنع وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين، وترتبط قضية التمكين بقضية النمو السكاني ارتباطا وثيقا. وعليه فقد هدفت الدراسة الراهنة الى التعرف على الموروثات الثقافية التي تقلل من دور المرأة التنموي في المجتمع المصري والمتمثلة في اشكال متعددة منها التبعية للرجل، العنف ضد المرأة، التسرب من التعليم، الزواج المبكر للقاصرات وخاصة في المدن الريفية، كل ذلك وغيره من الأمور التي من شأنها أن تجعل من المرأة كائناً ضعيفاَ، وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الاليات التي من شأنها تحقيق تمكين أكبر للمرأة داخل المجتمع في ضوء السياسات السكانية المصرية نظراً لأن السياسات السكانية تشتمل على محور تمكين المرأة من أجل خفض الزيادة السكانية، بل واستشراف وضعية المرأة المصرية في ضوء السياسات السكانية الحالية. واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على وضع المرأة المصرية في التراث الثقافي المصري. وقد توصلت الدراسة الى أن قضية السكان، قضية ذات محاور متعددة وترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري، وأن المجتمع يستمد قوته وسلطته على المرأة من العادات والتقاليد داخل المجتمع، ومن ثم يفرض على المرأة أن تكون تابع للرجل وليس لها دور تنموي داخل المجتمع. كما اشارت الدراسة إلى أن الزواج المبكر، وخاصة في القري يعد عاملا اساسيا ضمن العوامل المؤثرة فى الزيادة السكانية. كما

أوضحت الدراسة أن هناك آليات لتمكين المرأة لابد من تحقيقها والعمل على تنفيذها من اجل التنمية الشاملة ويجب على واضعي السياسات السكانية الاخذ في الاعتبار قضية تمكين المرأة كمدخل لحل المشكلة السكانية في مصر. فتنمية المرأة يعتبر عنصراً جوهرياً، حيث إن دور المرأة في أى مجتمع يعد أحد المقاييس التي تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره، فالمرأة قد تقوم بدور في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية يكاد يفوق دور الرجل. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به في رعاية وتربية الأبناء، فضلاً عن القيام بواجباتها الزوجية، ويزداد عطاء المرأة بصفة خاصة فى حالة غياب زوجها سواء كانت أرملة أو مهجورة أو مطلقة.

الكلمات المفتاحية: الموروث الثقافي، تمكين المرأة، السياسات السكانية، المستقبل.

Abstract

The current study dealt with the issue of the cultural heritage of the Egyptian woman, which dominates the Egyptian society, which prevents women from obtaining their social and economic rights. Despite the efforts and achievements that have been made for Egyptian women in several economic and social fields recently, which are efforts that seek to enable women to participate in social, economic and political activities, there are many obstacles that prevent Egyptian women from reaching high levels of empowerment. The issue of empowerment is closely related to the issue of population growth. Accordingly, the current study aimed to identify the cultural legacies that prevent the empowerment of women, as well as to identify the mechanisms that would achieve greater empowerment of women within society in the light of Egyptian population policies, and even anticipate the situation of Egyptian women considering the current population policies. The study used the descriptive analytical method to identify the status of Egyptian women. The study concluded that the issue of population is an issue with multiple axes and is linked to the social, economic and cultural variables of the Egyptian society, and that society derives the power and authority that it controls over women from customs and traditions within the community, and then it is imposed on women to be subordinate to men and not have a developmental role

within Society. The study also indicated that early marriage, especially in villages, is a key factor among the factors affecting the population increase. The study also clarified that there are mechanisms to empower women that must be implemented and implemented for the sake of comprehensive development. Population policy makers must take into consideration the issue of women's empowerment as an entry point to solve the population problem in Egypt. The development of women is an essential element, as the role of women in any society is one of the criteria that expresses the growth and development of this society. Women may play a role in the areas of social and economic life that almost exceeds the role of men. This is in addition to what she does in the care and education of children, as well as carrying out her marital duties, and the giving of a woman increases in the absence of her husband, whether she is a widow, abandoned or divorced

Keywords: women's empowerment, cultural heritage, population policies, future

أولا: المقدمة

مما لا شك فيه أن قضية المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة هما حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، إذ أن ضمان تمتع جميع الرجال، والنساء بالحقوق، والفرص، والمسؤوليات المتساوية، هو جوهر حقوق الإنسان كما جاء في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦. وهذا ما أكده إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تنص المادة رقم (٨) فيه على أن " ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية".

ومن البديهي أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب تغييرات هيكلية، وثقافية على كل المستويات، ومن ثم كانت قضية المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أهم القضايا على جدول أعمال التنمية منذ الأهداف الإنمائية للتنمية. ونظراً إلى النتائج المحدودة التي حققتها الأهداف الإنمائية للتنمية في هذه القضية، استمرت قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد الأهداف الهامة للتنمية. ويعنى الهدف الخامس بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويركز على عديد من القضايا، منها الحد من التمييز ومجابهة العنف، والزواج المبكر، وختان الإناث وهو ما يعرف في الكتابات الدولية بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما أن ضمان الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والتعليم، بالإضافة إلى ضمان الحصول على فرص قيادية على جميع المستويات، والمشاركة في اتخاذ القرارات في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية من أهم الحقوق الواجب توافرها للمرأة.

وحظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة بإهتمام على المستوى العالمي، والمحلى فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعا بارزاً على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهداً، واهتماماً، وسعياً، سياسياً لتمكين المرأة، ليس فقط باعتبارها شريكاً مساوياً، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري، وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل، والشامل للمرأة.ولكن الموروث الثقافي يؤثر على وضعية المرأة المصرية ومكانتها، بل أنه يؤثر على النمو السكاني باعتباره أحد العوامل المهمة في زيادة السكان حيث باتت فكرة التمكين الاجتماعي للمرأة أحد الحلول للمشكلة السكانية، بل وصل الأمر إلى أن تمكين المرأة في مجتمع ما مقياساً لتقدم المجتمع من عدمه. وتمثل المرأة منذ زمن بعيد موضوعًا من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام العلماء على حد سواء، فلقضايا المرأة وموضوعاتها خصوصية إنسانية فرضت ذاتها بحكم العلاقة بين المثال والواقع المعاش، فواقع المرأة في أي مجتمع يشكل معياراً فعلياً للحكم على درجة النمو والتقدم الحقيقي لهذا المجتمع، فالمرأة تشكل نصف المجتمع. فمن الناحية النظرية، فإن واحداً من العوامل البارزة المؤثرة في معدل الخصوبة، أي عدد الأطفال للمرأة الواحدة، هو عمل المرأة. فعلي سبيل المثال، يتبلور ذلك في صورة تأثير عمل المرأة على قرارات الإنجاب، من خلال ميل المرأة العاملة لإنجاب عدد أقل من الأطفال، مقارنة بالمرأة غير العاملة. ويرجع ذلك إلى أن المرأة العاملة غالباً ما تؤخر سن الزواج والإنجاب، بالمقارنة بالمرأة غير العاملة، بسبب سعيها للحصول على عمل وبدء حياتها المهنية، بما يقلل من عدد سنوات الخصوبة المتاحة وبالتالي يقلل من عدد الأطفال المحتمل. كذلك تنجب المرأة العاملة عدداً أقل من الأطفال في المتوسط، بسبب تكلفة الفرصة البديلة للإنجاب في حالة العمل، في صورة خسارة الدخل وفرص الترقى المهني، فى أثناء فترات الحمل ورعاية الأطفال؛ وبالإضافة لذلك، فإن عمل المرأة وحصولها على دخل مستقل يعزز من قرارها داخل

الأسرة، وبالتالي فإن العلاقة بين عمل المرأة ومعدلات الخصوبة قد تسهم في تفسير النمو السريع في عدد السكان في مصر.

وبالنظر لواقع المرأة المصرية المعاش يؤكد على أنها تعاني من الاستبعاد وعدم التمكين، سواء من الرجل أو من العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، كما أن العقل الجمعي مازال ينظر إلى المرأة على أنها ضعيفة، وأنها دائماً فى حاجة إلى الرجل، فمن مظاهر استبعاد المرأة أن نسبة الأمية بين الإناث أكبر بكثير منها بين الذكور، وأيضًا نسب البطالة بين الإناث تزيد كثيراً عنها بين الذكور. حيث بلغت نسبة البطالة للإناث في عام ٢٠١٨ حوالي ٣٨.١٥% مقارنة بالرجال والتى تبلغ نسبتهم ٦.٨%. الأمر الذي يؤكد على وجود فجوة كبيرة في التشغيل بين الذكور والإناث في المجتمع المصري.

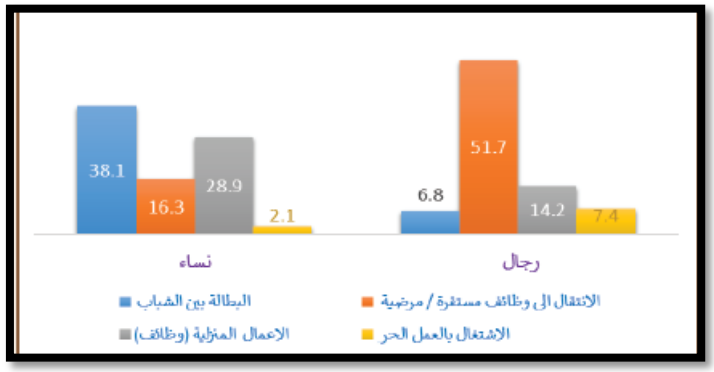

شكل رقم (١)

البطالة بين الجنسين – مصر ٢٠١٨

المصدر: سكان مصر إحصاءات وتنبؤات ٢٠٢٠- المجلس القومى للسكان

فالعرف والتقاليد هو السبب الرئيسي وراء استبعاد وعدم تمكين المرأة، فالمرأة دائما ما تكون مهمشة على الرغم من تقدم المجتمع وانتشار التعليم، وهذا يدل على تكريس الموروث الثقافي في أذهان المصريين حتى وإن أدعو أنهم يؤكدون على حق المرأة في العمل، والتمكين. فالعادات والتقاليد المتوارثة منذ القدم تشكل عائقاً أما هذه المسألة، فتمكين المرأة وخروجها من نطاق العادات والتقاليد يعمل بشكل كبير على انخفاض معدل النمو السكاني، الأمر الذي تدعو إليه القيادة المصرية في الوقت الحالي في جميع المؤتمرات

والمواقع السياسية، نظراً لعدم تناسب الموارد المتاحة مع الزيادة السكانية والتي بالفعل تلتهم ثمار التنمية. فالتنمية – في أساسها- تغيرا وتغييراً ثقافياً، ولذلك فان العمل على إحداث تغيير ثقافي في مواجهة المشكلة السكانية فهو بلا شك، الأساس لتحقيق تنمية بشرية متوازنة. فالمشكلة السكانية في جوهرها ما هي إلا ثقافة مجتمعية تعبر عن الإطار الثقافي الذي يعتنقه أفراد المجتمع، والذي يعتبر بمثابة عقيدة بالنسبة لهم لا يستطيعون مخالفته. وعليه فإن السياسات السكانية إن لم تكن نابعة من الإطار الثقافي والاجتماعي للمجتمع فلن تنجح. ومما لا شك فيه، أن المرأة المصرية تتأثر بما يحدث في المجتمع المصري من تحولات، وتغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ وذلك لأنها من أكثر الفئات معاناة من التهميش الاجتماعي؛ ويرجع هذا إلى طبيعة أنظمة مجتمعية، وثقافية افتقرت إلى معايير العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحصول على قائمة الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، والدساتير القومية. فلا ينظر للمرأة إلا من خلال تكوينها البيولوجي فقط، لا على أساس أنها فاعلة ومؤثرة داخل المجتمع. وبهذه النظرة يقتصر دورها فقط على إنجاب وتربية الأطفال دون ان يكون لها شأن داخل مجتمعها.

وتشير بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى تسارع معدل نمو السكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ -٢٠١٧) مقارنة بالفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٦)، كما تشير بيانات المسح الصحي للسكان إلى ارتفاع معدل الخصوبة إلى٣.٥ لكل سيدة في ٢٠١٤ مقابل ٣ أطفال لكل سيدة في ٢٠٠٨. وتتوقع الأمم المتحدة للسكان وصول عدد سكان مصر إلى ١٢٠ مليون نسمة في ٢٠٣٠ و١٥٠ مليون نسمة في ٢٠٥٠. تفترض هذه التوقعات أيضا انخفاض معدل نمو السكان إلى ١.٤ %في ٢٠٣٠، و١.١ % في 2050 مقارنة بـ ٢.٢ %في ٢٠١٥، أما إذا استمر معدل نمو السكان عند مستواه الحالي، فإن عدد سكان مصر سيفوق هذه التوقعات، وهو ما سيمثل ضغطاً شديداً على موارد مصر الاقتصادية. وبناء عليه تحظى مشكلة الزيادة السكانية باهتمام متزايد من الدولة في الوقت الحالي كونها تمثل تحديا جوهريا أمام الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة المصرية، وقد

تجلى ذلك الاهتمام بوضوح في نص المادة (٤١) من الدستور المصري والتي تنص على "التزام الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة".

وبالتالي نتائج هذا التعداد لا يمكن تجاهلها لأنها تؤكد على وجود مشكلة سكانية وارتفاع معدلات الكثافة السكانية في بؤر معينة. وهو ما يترتب عليه أهمية إيجاد حلول لتلك المشكلة خاصة مع قدوم نظام سياسي جديد يحمل على عاتقه مسؤوليات اجتماعية مساوية لمسؤولياته السياسية. وبما أننا نعيش الآن فترة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكذلك ثورة الثلاثين من يونيو والتي ترتب عليها إحداث تغيرات اجتماعية داخل المجتمع المصري، والتي احدثت إصلاحات في كافة مجالات الحياة والتي تتيح لنا الآن التعرف على إمكانية وصول هذه الإصلاحات إلى السكان، وتحقيق تنمية في كافة المجالات. وعلي الرغم من الجهود التي بذلت في العقود السابقة، وتحقق معها بعض النجاحات المحدودة، إلا أن المشكلة مازالت قائمة، بل وتتفاقم أكثر من ذي قبل حيث تعتبر مصر من أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط. ومن ثم، فإن التخطيط للتنمية الشاملة يعتمد في كل المجتمعات على وجود سياسات اجتماعية سكانية تنموية واضحة ومرنة لأهميتها في إعداد وتنفيذ برامج وخطط التنمية بصفة عامة، والموارد البشرية على وجه الخصوص. ولابد أن تكون هذه السياسات متضمنة كيفية تمكين الموارد البشرية "السكان" في الحاضر والمستقبل. والامر هنا لا يقتصر فقط على السياسات الحكومية، بل يتضمن الجهود المبذولة من قبل تنظيمات المجتمع المدني في ذلك النطاق.

فدائما ما كانت السياسات السكانية تسعى الى وضع أهداف كمية واضحة تغطى بالفعل جوانب المشكلة السكانية، وتكثف من الحملات التوعوية بأهمية تنظيم الأسرة، والاهتمام بتقديم خدمات تنظيم الاسرة، ووصولها إلى النساء خاصة في القري. ولكن على الصعيد التنفيذي لم تكن الأهداف مطبقة بالشكل الكامل والدليل على ذلك هو زيادة عدد

السكان، وهذا ما أكدته نتائج التعداد ٢٠١٧ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ويتأثر طموح النساء بما هو مقدم لها من حقوق وخدمات داخل المجتمع، فإذا كان المجتمع لا يلبي للمرأة حقوقها، ويقهرها في التعليم، والعمل، من خلال القيود الاجتماعية ممثلة في التقاليد، فلن يتسنى تغيير معدلات النمو السكاني، ولا تلبية احتياجات افراده. فقد أشارت دراسة حول تطلعات المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي أجراها المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) إلى أنه على الرغم من النسبة الكبيرة من الأسر المصرية التي تشجع فتياتهم على الدراسة، وتوفر لهم الشعور بالثقة في قدرتهن على النجاح، فإن حوالى ثلاثة أرباع من المبحوثين ذكرن أن الزواج أكثر أهمية للشابات عن العمل، فالقليل من النساء تتاح لهن فرصة ممارسة اتخاذ القرارات أثناء تربيتهن، وعبرت العديد من النساء بإعجابهم بطريقة التي تتعامل بها أسرهم معهن وخاصة فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية واحترام الجميع والعطف والتدين، ويوضح ذلك أن الأسرة قد نجحت في أن ينقلوا لبناتهم الكثير من القيم التي تشكل وجهة نظرهم للعالم.

وبالتالي فإن السياسات السكانية في مأزق بين التقاليد، وبين معدلات الانجاب المتزايد، فالمرأة المتشبعة بتقاليد التبعية، والأسرة الكبيرة كعزوة، وان المرأة ليس لها دور غير اتباع زوجها فقط، وتربية الأبناء. فإن التعداد السكاني المصري القادم سوف يسفر عن زيادة هائلة في معدل الانجاب، والأمر ليس في الكم، ولكن في الكيف في ضوء الموارد المتاحة للدولة.

ثانياً: إشكالية الدراسة

على الرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وصدور الوثيقة الوطنية لحقوق الانسان والتي تنص على حقوق المرأة، وتأكيد الدستور المصري على المساواة بين الجنسين، وصدور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، وهي الجهود التي تسعى لتمكين المرأة بشقيه الكمي،

والكيفي من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هناك العديد من المعوقات والإخفاقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين. وعليه فإن الإشكالية تدور حول تساؤل رئيسي مؤداه:

ما هو تأثير الموروث الثقافي على تمكين المرأة المصرية؟ وما هي الآليات التي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً، واجتماعياً. وتساعد في تقليل النمو السكاني المضطرد في المجتمع المصري في المستقبل في ضوء السياسات السكانية المتاحة؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية خطيرة من أهم القضايا التي يجب إيجاد حلول سريعة لها؛ فالمجتمعات العربية تعاني من بنية ثقافية تعمل على تهميش دور المرأة المجتمعي التنموي، هذا الإرث الذي انعكس انعكاساً كبيراً على وضع المرأة كإنسان، وبناء عليه اصبحت المرأة كائن مهمش ليس له قيمة فهي للزواج فقط، وإنجاب الأطفال وتربيتهم، وليست جزء كبيراً من تقدم المجتمع.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين تمكين المرأة بالقضية السكانية، نجد أن المرأة العاملة هي واحدة من العوامل ذات التأثير الايجابي على معدل الخصوبة بوجه عام، فعدد الأطفال للمرأة العاملة يختلف عن عدد الأطفال للمرأة غير العالمة او كما يطلق عليها "ربة المنزل". لأن الأولى تسعى دائما للحصول على عمل جيد وترقية في العمل، وبالتالي يتطلب ذلك جهدا كبيرا منها، الأمر الذي بدوره يؤدى الى تقليل عدد الطفال نظرا لقلة عدد سنوات الخصوبة الناحية لديها، كما أن المرأة العاملة تناولت قسطا من التعليم يجعلها واعية بكل ما يجوب حولها في المجتمع وتسعى دائما للارتقاء بأبنائها من ناحية التعليم والصحة، والتغذية السليمة. أما المرأة غير العاملة فهي امرأة تابعة للرجل، ليس لها دور غير تربية الأبناء، والاهتمام بمهام المنزل. وبناء على ما تقدم، تري الدراسة أن السياسات السكانية تختلف باختلاف الثقافات داخل كل دولة، بل تنبع السياسات من هذه الثقافات ولابد

ان تتفق مع هذه الثقافات لكى تستمر وتؤتى ثمارها، فالسياسات السكانية هي ما تقوم به الحكومة من إجراءات أو ما تسنه من قوانين للتأثير على السكان الذين يقطنون الدولة التي يعيشون بها، وكذلك التأثير عليهم سواء بتشجعيهم على الزيادة أو النقصان وفقا لطبيعة المجتمع التي تطبق فيه السياسات السكانية، وكذلك التأثير في الخصائص السكانية، ورفع كفاءتهم، وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي، والعمل على تضييق الفجوة الاقتصادية، والاجتماعية بين سكان المناطق الريفية، وسكان المناطق الحضرية من خلال إدماج سكان المناطق الريفية فى مجالات العمل الحضري وإمدادهم بالخدمات التي تقلص الفوارق بينهم وبين سكان الحضر، وتتمثل هذه الخدمات في (التعليم ، والصحة، والتشغيل ، والتمكين). وكل ذلك داخل إطار مؤسسي حكومي ضمن برنامج او خطة عمل موضوعة مكونة من عدد من الأهداف الواضحة والصريحة بمساعدة القطاع الخاص كالجمعيات الأهلية والمجتمع المدني.

إذن فالسياسات السكانية لم تعد موجهة لزيادة النمو السكاني او الحد منه فقط، بل أصبحت تتعدى ذلك لتحاول إيجاد التكيف وإيجاد علاقات متوازنة بين السكان من ناحية، وبين ما يستهلكونه من موارد اقتصادية وثروات طبيعية، وإمكانات مادية لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لهم وللمجتمع ككل من ناحية آخري، وذلك وفق اهداف التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل، والتي تؤكد على أهمية تمكين المرأة.

وتتمثل أهمية الدراسة في:

١. **الاهمية العلمية**: تبدو الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في ربط تمكين المرأة بمستقبل السكان وخاصة بالسياسات السكانية التي تقدم محاور لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، فعلى الرغم من وجود وفرة في الدراسات المتعلقة بالمرأة بشكل عام، وبالتراث الثقافي وعلاقته بصورة المرأة ودورها في المجتمع، إلا أن الموضوع يشكل

حجر الزاوية عند ربطه بالنمو السكاني، والسياسات السكانية وتأثير ذلك على تقدم المجتمع مستقبلا.

٢. **الأهمية المجتمعية:** تكمن أهمية موضوع الدراسة في:

أ- أهمية دور المرأة ذاتها؛ إذ لا يمكن الفصل بين حركة تطور المجتمع وحركة تطور المرأة، فحركة تطور المرأة بمثابة الأداة الدالة على استيعاب المجتمع لكل فئاته.

ب-أن تمكين المرأة هو المدخل الرئيسي فى تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل من خلال إتباع سياسات سكانية فعالة تعمل على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا مما يحد من معدل الخصوبة لديها.

٣. **الأهمية الاستشرافية:**

تحاول هذه الدراسة أن تسهم في استشراف بعض السيناريوهات المستقبلية، ووضع بدائل مقترحة محتملة كخطوة هامة للتأقلم مع المتغيرات التي يمكن أن تحدث والتي يمكن ان تؤثر على معدلات السكان، ومن ثم التأثير في السياسات السكانية وآلية تنفيذها بما يحقق فرصة إنتاجية تنموية فاعلة داخل المجتمع المصري حاضرا ومستقبلا من خلال تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وابتعادها عن الموروث الثقافي الذي يقلل من دور المرأة التنموي في المجتمع.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تدور الدراسة حول عدد من الأهداف، من أهمها:

١- التعرف على الموروث الثقافي المصري الذي يحول دون تمكين المرأة.
٢- التعرف على آليات تمكين المرأة المصرية.

٣- استشراف السياسات السكانية لتمكين المرأة.

خامساً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم

نوع الدراسة: أ-

تندرج الدراسة الحالية تحت إطار **الدراسات الوصفية التحليلية**، فالدراسة الوصفية هي التي تستهدف تحديد سمات موقف ما وتقديره او جماعة من الناس، والتي لا تقف عند مجرد معرفة البيانات والحقائق، بل تتجه الى تصنيف هذه الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وتحديدها بالصورة التي هي عليها كميا وكيفيا بهدف الوصول الى نتائج نهائية يمكن تعميمها. والتي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة- إلى حد كبير- عن تصور الواقع، وتسهم في تحليله؛ الأمر الذي يساعد في توضيح مشكلة الدراسة والوصول إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات العامة، والتي تهدف إلى محاولة التعرف على المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة.

كما تندرج أيضا هذه الدراسة تحت إطار **الدراسات الاستشرافية المستقبلية** والتي يمكن عن طريقها رسم خريطة كلية لمستقبل تنمية المجتمع من خلال استقراء الواقع والاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل، ووفقاً للتعداد السكاني الأخير الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في إبريل ٢٠١٧ والذي يوضح الزيادة المفرطة التي لا تتناسب مع حجم الموارد المتاحة داخل المجتمع المصري، ومن خلال التعرف على آليات تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. كما تحاول هذه الدراسة أن تتعرف على المعوقات التي يمكن أن تعوق تنفيذ تمكين المرأة في المستقبل واقتراح برنامج لتمكين المرأة يتناسب مع الاوضاع المستقبلية من خلال التنبؤ بمجموعة من السيناريوهات، والتي يمكن أن تفيد في عمليات التخطيط الاستراتيجي للسياسات بوجه عام، والسياسات الإنمائية السكانية المعتمدة على المرأة في تحقيق التنمية.

ب- المنهج المستخدم

المنهج هو هذا الأسلوب الذي يتبعه الباحث، والإطار الذي يستخدمه لبلوغ هدفه فهو يعتبر الطريقة التي يحاول من خلالها التوصل إلى حل المشكلة البحثية في دراسته، ونظراً لأهمية هذا المنهج فقد ظهر علم مستقل لدراسة المناهج وهو "علم المناهج methodology " وهو عبارة عن الدراسة المنهجية، والمنظمة والتي توضح، أو تحدد المناهج للوصول إلى الحقائق.

وتعتمد الدراسة الحالية على **المنهج الوصفي التحليلي** كأحد المناهج الملاءمة للدراسة، والذي يعتبر من المناهج المهمة في علم الاجتماع. ويعد المنهج الوصفي التحليلي طريقة من طرق التحليل، والتفسير بشكل علمي منتظم؛ من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية.

ويمكن تعريف المنهج الوصفي التحليلي بأنه يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفًا رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الآخر.

حيث يهتم المنهج الوصفي بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع كما يهتم بتحديد الممارسات السائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها من النمو والتطور. كما تعتمد على المنهج الاستشرافي " **أسلوب السيناريوهات**" لاستشراف السياسات السكانية المستقبلية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على النظرية الوظيفية والتي تهتم بالدور والوظيفية داخل المجتمع. فالوظيفية هي دراسة الظواهر المجتمعية في ضوء البناء الاجتماعي، والثقافي للمجتمع ككل. فالوظيفية تعتمد أيضاً على فكرة التساند الوظيفي بين أنساق المجتمع. فإذا اختل نسق في دوره اختلت الانساق الأخرى وتفشل المنظومة ككل. وتركز هذه الدراسة

على الدور الذي تلعبه الموروثات الثقافية في البناء الثقافي للمجتمع المصري، مما يكون له دور في تشكيل ثقافة المجتمع تجاه المرأة ودورها في المجتمع، مما يكون له بالغ الأثر على تمكين المرأة، ويؤثر بالسلب وبالإيجاب على القضية السكانية والسياسات المتبعة للحد من النمو السكاني بالاعتماد على مدخل تمكين المرأة. وبالتالي فإن الخلل في النسق الثقافي للمجتمع يؤثر على النسق الاجتماعي الذى يؤكد على دور المرأة ويخل بالعمليات الأخرى داخل المجتمع ومنها وضعية السكان وزيادتهم، لأن المرأة التي تعمل تنجب أطفال اقل، ومادام المرأة لا تستطيع أن تعمل وتتعلم لأنها ليس لها الحق في ذلك طبقا لبنية المجتمع الثقافية التي تورث تبعية المرأة للرجل، والنظر إليها ككائن بيولوجي ينتج أطفالاً فقط، فهذا يرسخ فكرة التهميش والتبعية ومن ثم اقتصار المرأة على العمل في المنزل، والقلة القليلة هي التي تخرج للعمل ومن ثم تزداد اعداد الأطفال وتزداد السكان بمتوالية لا تتناسب مع الموارد المتاحة على حد قول مالتس.

سابعاً: الدراسات السابقة:

- **دراسة المجلس القومي للمرأة ٢٠١٢**: هدفت الدراسة إلى: التعرف على دور مشروع تنمية المرأة المعيلة في الريف المصري في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، وأوضحت نتائجها: أن المرأة المعيلة من أكثر شرائح المجتمع حاجة إلى حزمة متكاملة من أوجه المساندة والرعاية، وقد نجح مشروع المرأة المعيلة في تقديم الرعاية لنحو٨٢٤٣ امرأة معيلة وقد تمكن المجلس من التوسع في المشروع بورود منحة من وزارة الأوقاف المصرية.

- **دراسة رانيا العباني٢٠١٥:** هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في عملية التنمية في المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في الحد من تلك الصعوبات ، توصلت نتائجها إلى زيادة الاتجاهات السرية السلبية نحو ممارسة المرأة لأنشطة التنمية في المجتمع والمتمثلة عدم الاعتراف بقدراتها

وكفاءاتها مقارنة بالرجل الأمر الذى يعرضها للتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع، وأن الأعباء والالتزامات المنزلية ومشاغل الحياة الأسرية للمرأة هي إحدى الصعوبات التي تعيقها عن التفكير من توليها لمناصب عليا في المجتمع ، وأن الوضع المادي للأسرة في المجتمع الليبي يسهم في ضعف مساهمتها في انشاء المشروعات الصغيرة المدره للدخل، كذلك الافتقار الواضح للمؤسسات النسائية الداعمة للمرأة مادياً للقيام بمشاريع تنموية هادفه في المجتمع .

ـ **دراسة الكندري ٢٠١٥**: وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسس الفكرية وأهم الجهود الحكومية لتعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم الملامح الوصفية وواقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بمشروع الأسر المنتجة بدولة الكويت، وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي بأدواته مع إجراء مقابلة شخصية مع الحالات والمسئولين عن مشروع الأسر المنتجة وتطبيق استبانة على الملتحقات بالمشروع . وتوصلت نتائجها إلى أنه بالنسبة لترتيب محاور أداة الدراسة والمتعلقة بمجالات تمكين المرأة المعيلة جاء مجال التمكين الصحي في المرتبة الأولى بوزن نسبى قدره (٤٨,٥) أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب التمكين الاجتماعي، بوزن نسبى قدره (٠٩,٤) في حين جاء مجال التمكين التكنولوجي في المرتبة الأخيرة بوزن نسبى قدره (٤١,١).

ـ **دراسة نيفين زكريا أمين (٢٠١٢)** والتي تهدف إلى تحليل الإحصاءات والمؤشرات الحالية للأبعاد السكانية الرئيسية الثلاثة المكونة للمشكلة السكانية (الحجم- الكثافة- الخصائص)، وتصنيف الأنواع والأنماط الأساسية والجوهرية للسياسة السكانية في جميع أنحاء العالم والتي تضم السياسة السكانية المباشرة، والسياسة السكانية الغير مباشرة، والسياسة السكانية المتنكرة، وكذلك رصد تطور السياسة السكانية المصرية منذ بدايتها في عام ١٩٦٢، وصياغة سياسة سكانية اجتماعية مناسبة ، والتي يمكن أن تتطابق مع التغيرات العالمية ، ومتابعة تطوير السياسة السكانية المصرية التي تحققت في جميع أنحاء

العالم. وقد اعتمدت هذه الورقة على المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة السكانية في مصر منذ الستينات في ظل النظام الاشتراكي، مرورا بطبيعة السياسة السكانية في ظل سياسة الانفتاح، كما اعتمدت على المنهج الوصفي لوصف طبيعة السياسات السكانية العالمية. ومن اهم **النتائج** التي توصلت اليها هي أهمية تكوين كيانات وتكتلات من صناع القرار القادرون على التعامل مع السياسة السكانية الملائمة لتغيرات المجتمع وظروفه المختلفة مما يجعل هؤلاء المعنيين بأجندة السياسة السكانية في مصر أن يقوموا بصياغة سياسة سكانية أكثر استدامة.

- **دراسة بان سكوتا (Bans Kota: ٢٠١٢)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دراسة المناهج النسوية المختلفة وقضايا المساواة بين الجنسين وتمكينها في نماذج التنمية، واستهدفت تحديد التحديات ومناقشتها وأثارها على حياة المرأة، والعمل على توفير وفهم وجهات النظر والعلاقات المتداخلة بين النظرية النسوية وبرامج وسياسات التنمية.

- **دراسة ماسون &سميث (Smith & Mason: ٢٠٠٣)**هدفت الدراسة إلى قياس تمكين المرأة المتزوجة في المجال العائلي، وتوصلت نتائجها إلى أن معايير النسق النوعي تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء في المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية، وأن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات الفردية الشخصية والسرية في تفسير الاختلافات في تمكين المرأة في المجتمع وأن عملية التمكين متداخلة ومتعددة الأبعاد وأن حصول المرأة على التمكين في بعد معين لا يعنى بالضرورة تمكينها في أبعاد أخري.

- **دراسة رغدة شريم (٢٠٠٧)** وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على المرأة في الأمثال والأقوال، والتعرف علي بعض الصفات التي وصفت بها كالضعف، والحسد، والغيرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها أنه لابد من إتاحة فرص العمل للمرأة لتمكينها اجتماعيا، وتغيير النظرة النمطية للمرأة، والابتعاد عن تقديم صورة سيئة للمرأة في الإعلام، والعمل على تغيير النظرة

السلبية للمرأة بشكل يغاير التراث الثقافي لها من خلال تقديم النماذج الإيجابية من المرأة.

- **دراسة معهد التخطيط القومي (٢٠٠٨)** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات الأساسية التي طرأت على أنساق القيم الاجتماعية جراء الزيادة السكانية، التعرف على أسباب وبدايات تدهور القيم الاجتماعية في المجتمع المصري، ورصد معدلات الزيادة السكانية وتدنى الخصائص السكانية، والتعرف على الآثار الاقتصادية، والاجتماعية لتدنى الخصائص السكانية، والتعرف على القيم السائدة بين الشباب وفى الريف والعشوائيات. وتبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جزأين نظري، وتطبيقي في شكل استطلاع ميداني محدود، شمل منطقتين متجاورتين احداهما مخططة (مدينة نصر)، والأخرى عشوائية (منشية ناصر). وغطت الدراسة (١٠) مجالات وهي القيم الاجتماعية والثقافية، السكان والتنمية، المشاركة المجتمعية، التشغيل والبطالة، تمكين المرأة، التعليم، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، التنمية الإقليمية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد اهتمام مشترك في المجتمع المخطط و العشوائي بالتعليم كقيمة اجتماعية لكل من الذكور والاناث، كما يوجد اتجاه عام يرتبط بأفضلية تكوين الأسرة الصغيرة لمواجهة الأعباء الاقتصادية، وكذلك اكدت ضرورة توفير المزيد من فرص العمل المناسبة للشباب بكافة مؤهلاتهم بما يكفل تغطية الحد الأدنى من تكلفة المعيشة، وتوجد قيم مادية تتمثل في قيم الغنى، والاقتدار نظراً للتأثيرات الاقتصادية، كما يوجد تفاوت في القدرة على الابتكار، والاستعداد لتقبل النقد من الاخرين بين المجتمعين العشوائي، والمخطط كما توجد قيم سلبية في المجتمع نتيجة الضغوط الاقتصادية منها الطمع وعدم الصراحة الفهلوية، الانانية، البلطجة.

- **دراسة سلوى كامل وآخرون (٢٠١١)** ومن أهم **الأهداف** لهذه الدراسة هو التعرف على مستويات الخصوبة في مصر، واتجاهاتها في الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٨، وكذلك دراسة معدلات الخصوبة العمرية والتغيرات التي طرأت عليها في تلك الفترة،

ودراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة على مستويات الخصوبة. وقد **اعتمدت** هذه الدراسة على البيانات الصادرة عن المسح السكاني الصحي الشامل خلال هذه الفترة وهي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨). ومن أبرز **النتائج** التي توصلت إليها هذه الدراسة: انخفاض معدل المواليد من ٢٧.٤ في عام ٢٠٠٠ الى ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٥، ثم أخد في الارتفاع مرة أخري حيث بلغ ٢٧.٥ في عام ٢٠٠٨. وكذلك انخفاض مستويات الخصوبة تدريجيا في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٨. وكذلك انخفاض الخصوبة النوعية لكل الفئات العمرية في السيدات ذات العمر الكبير عنه في فئات السيدات ذات العمر الأصغر. وكذلك زيادة نسبة الأمهات دون سن العشرين وخصوصا في الوجه القبلي في الفئة العمرية من ١٥ الى ١٩ عام، وارتباط ذلك بالتعليم وخصوصا في الريف أكثر من الحضر وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياجات غير الملباه لخدمات تنظيم الاسرة في الريف أكثر من الحضر. وعليه فقد **اوصت** الدراسة بضرورة رفع خصائص النساء ورفع المستوى لهن. -

دراسة علي حسين(٢٠١٢): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع السيطرة الأبوية في الأسرة العراقية في المرحلة الراهنة، مستخدمة في هذه الدراسة المنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي و خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى: هناك تحولات عدة في السيطرة الأبوية في المجتمع العراقي ناجمة عن تجاوب الأسرة مع مؤسسات المجتمع، كما أن السلطة الأبوية تضيق حينما توجد عوامل أخرى بنائية مثل سمو المستوى التعليمي أفرادها وانخراط النساء في شتى المهن والمناصب و أنتشار الوعى الثقافي، والاجتماعي ،هناك تأثير مباشر بين جهاز العالم و السيطرة الأبوية ، كما أن التغيرات والأزمات الاقتصادية والحاجة إلى سد الحاجات الأساسية أدى إلى تفكك السلطة الأبوية ، كما أن التعليم والوعى الثقافي لدى المرأة يضائل من نطاق السيطرة الأبوية عليها.

وبتحليل الباحثة للدراسات السابقة يتضح ما يلي:

-يتضح من الدراسات السابقة أهمية تمكين المرأة من الحصول على حقوقها في المجتمع وأهمية التمكين لها كأحد مرتكزات تحقيق التنمية البشرية والتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

-التأثير الجلي للمرأة على القضية السكانية.

- استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تحديد مفهوم ومعايير التمكين للمرأة كذلك تحديد مبادئه، كما استفادت أيضاً من الدراسات السابقة في تحديد، وصياغة مشكلة الدراسة بالإضافة إلى استفادتها من اعداد أهداف الدراسة وتحليل وتفسير نتائجها.

وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث:

الاول: مفهوم الثقافة وتأثير الموروثات الثقافية على المرأة

الثاني: ماهية السياسات السكانية

الثالث: آليات تمكين المرأة للحد من الزيادة السكانية في المستقبل

أولا: مفهوم الثقافة وتأثيره على القضية السكانية

تري الدراسة ان المرأة الآن اصبحت طاقة ايجابية بعد ان كانت متأثرة في عدد من الامثال الشعبية التي تحول دون تحقيق اهدافها على المستوى الاسري والمجتمعي. فالمرأة هي الام والزوجة والاخت والجدة، وعليها تقع المسئولية كلها في تربية الابناء فإذا لم تكن هذه المرأة متعلمة فسوف تنجب اطفالا كثيرون، ومما لا شك فيه ان هناك ارتباط وثيق بين المرأة ومعدلات التنمية نظرا لارتباط المرأة بالزيادة السكانية فهي محور اساس العملية الإنجابية. فإذا أردنا ان نحقق تنمية شاملة فلنبدأ بالمرأة.

وهناك مجموعة من الامثال التى تؤثر على وضعية المرأة داخل المجتمع:

١- " العيل بييجى برزقه"

٢- "لما قالو دى بنية اتهدت الحيطة عليا، ولما قالو ده ولد اشتد ظهري واتسند"

٣- ولطالما ردد مفهوم أن "المرأة بنصف عقل" أو "بعقل دجاجة خوتة أي مجنونة"، أما مكانة الفتاة في الأسرة فمتفاوتة لكنها تجنح لتكون مسيئة أكثر. وعلى الرغم من المثل القائل إن "أب البنات مرزوق"، فإن عدداً من الأمثال تقابله وتسيء إلى المرأة بطرق مختلفة من ولادتها حتى مماتها مثل: "عقربتان عالحيط ولا بنتان بالبيت"، و"يا جايب البنات يا حامل الهم للممات"، "ابنك لك وابنتك لا"، و"ابن عاص ولا عشرة مطيعات"، و"ابن الابن ابن الحبيب وابن البنت ابن الغريب"، و"صوت حيّة ولا صوت بنيّة"، و"البنت للعفن والولد للكفن".

٤- ويكمل في ضرورة زواج البنت "سترة البنت جازتها" و"نار جوزي ولا جنة أبويا"، إلى الموت والمثل الأفظع "إن ماتت إختك انستر عرضك وإن مات أخوك انكسر ظهرك".

٥- لا تتوقف الإساءة للفتاة هنا، بل في الأمثلة دعوة إلى الاستغلال أيضاً، هذه الأمثلة التي تعاير الأرملة في المثل "جاء للأرملة جوز قالت أعور ما بينفع"، وكأن عليها القبول بأي رجل طالما مات زوجها، على اعتبار "اللي مات جوزها يا غلبها وعوزها" و"ظل رجل ولا ظل حيطة"، حيث من الأفضل أن ترحل المرأة قبل زوجها على اعتبار "اللي ربنا متمم سعادتها بيطلع زوجها بجنازتها"، وكذلك "اللي بتموت وليته من صفاء نيته". كل هذه الامثال وأكثر قد وضعت المراة فى بوتقة الاستبعاد، وعدم التمكين الاجتماعي والاقتصادي لها وفيما يلي عرض لمجموعة من المتغيرات التتؤثر على وضعية المرأة في المجتمع المصري..

وتتعزز عملية التنشئة الاجتماعية كمتغير اجتماعي، يؤثر على المرأة بالمعايشة والممارسة اليومية بحيث لا يمكن تغييرها بسهولة، وإن تم التغيير فإنه لن يكون عبر جيل

واحد، وتقوم بعملية الاجتماعية عدة مؤسسات كالأسرة، والمدرسة ووسائل الإعلام. ولكن الأسرة تعد أول وأهم المؤسسات التى تنهض بعملية التنشئة فى المجتمع، والتى تقوم بأول مرحلة من مراحل التنشئة؛ حيث يبدأ الطفل فى تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك التى يراها داخل أسرته، ويعنى ذلك أن الأسرة هى المسئول عن بناء الشخصية الاجتماعية والثقافية، ومن أجل ذلك تتبع الأسرة عدة أساليب فى التنشئة الاجتماعية لكل من الذكور والإناث، وبذلك تصبح الأسرة وسيطاً ثقافياً تنقل القيم الثقافية المجتمعية لأبنائها؛ حيث يتعلم الذكر نماذج الدور الذكرى، وتتعلم الأنثى نماذج دورها الأنثوى، وهو ما يمثل خطوة فى عملية التطبيع الاجتماعي، حيث يجد الطفل نفسه مدفوعاً فى التقليد لمن هم حوله من الكبار، إذ إن الأدوار الاجتماعية تكون أدواراً معدة سلفاً فى أى مجتمع من المجتمعات ومن ثم فإن مجال الاختيار أمام الفرد يكون محدوداً.

وتتولى الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تدريب الفتيات على الأنماط السلوكية الملائمة لجنسهن؛ وذلك تمهيداً لقيامهن بدورهن فى المستقبل والذي يقتصر على المجال الأسرى والاجتماعى Private domain، وهو المجال الذي تمارس فيه المرأة أدوارها ونفوذها، بينما ينشأ الذكر على أن دوره الأساسى هو المجال العام "Public domain"، ويقوم الوالدان بتدريب الطفل الذكر على الأعمال التى تهيئه لتحمل المسئولية سواء داخل المجال الأسرى أو داخل المجال العام. ومن الجدير بالذكر أن التنشئة الاجتماعية لها دور مهم وحيوى فى دعم التمييز بين النوعين فى سوق العمل، حيث يتم من خلال أساليب التنشئة فى الأسرة غرس قيمة العمل عند الذكر منذ الصغر، ويتم تدريبه مبكراً على ممارسة أنشطة اقتصادية تكسبه الخبرة والمهارة، هذا على عكس الأنثى فهى لا تتلقى تدريبات سوى تلك المتعلقة بشئون المنزل.

تعقيب:

إن القضية ليست حقوق سياسية، او اجتماعية، بل فكرة أنها عقائد وتقاليد المجتمع الواهية والتي تدور حول فكرة واحدة مؤداها: تفوق الذكر على الأنثى حتى ولو كان من دون الأنثى في العلم، والمكانة الوظيفية، والفكرية، والأخلاقية. تلك الفكرة وتلك النظرة التقليدية أو الدونية لها يرجع إلى الموروث الثقافي والتقاليد الموروثة والسائدة بالمجتمعات الذكورية منذ القدم وحتى هذه المرحلة التي نعيش فيها من التقدم والتكنولوجيا، ويرجع ذلك أيضا إلى عدم الفهم الصحيح من رجال الدين للدين والشريعة، وتفسيرها من وجهة نظر ذكورية لتصب في مصلحته، والعمل على ترسيخ هذه التفسيرات في عقول الكثير من الذكور لتصبح أساس حياتهم وتعاملهم مع المرأة في الحياة.

وهكذا يمكن القول، أن الثقافة الذكورية السائدة لا تعترف بدور الفتاة وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرار فى الأسرة والمجتمع، حتى تظل الجماعة المهيمنة محتفظة بسلطتها وقوتها وسيطرتها على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فى حين تستبعد المرأة وتحرم من المشاركة الفعالة، لذلك تنازلت المرأة عن حقوقها، وأصبحت تقبل مركزها فى المجتمع الأبوي الذى تعيش فيه، حتى إذا كان هذا المركز أقل كثيرًا فى مستواه من مركز الرجل، لكنها تقبله؛ لأنها تعلمت أن ما هو كائن ينبغى أن يكون، وقد تعلمت ذلك من أمها عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وهى بدورها تنقل هذه الأيدولوجية لبناتها ؛ وذلك يسهم فى إعادة إنتاج التهميش الاجتماعي للمرأة المصرية.

المبحث الثاني: ماهية السياسات السكانية:

تعرف السياسة بأنها الحكمة في إدارة الشؤون، فهي مسار محدد أو طريقة عمل مختارة من بين البدائل وفي ضوء ظروف معينة لتوجيه وتحديد القرارات الحالية والمستقبلية، كما تعرف بأنها خطة عامة رفيعة المستوى تشمل الأهداف العامة والإجراءات المقبولة ولا سيما من جانب هيئة حكومية. كما تعرف السياسات على أنها

"إجراءات منظمة تصمم لتوجيه السلوك، وتهدف إلى الحفاظ على استمرار سلوك ما، أو تغييره من اجل تحقيق هدف معين. وعليه تري الدراسة أن السياسات في مجملها العام هى مجموعة من التوجيهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على ظروف المعيشة التي تساعد على رفاهية الانسان في حاضره، ومستقبله. فالسياسات بوجه عام هي مكون اجتماعي داخل المجتمع تؤثر وتتأثر بالظروف والأحداث التي تحدث في المجتمع التي تصاغ فيه هذه السياسة.

وقد استخدم المصطلح لأول مرة فى بداية الخمسينات للدلالة على التخطيط، والتوجيه السياسي للعناصر السكانية وحتى الوقت الحاضر تعددت وتنوعت التعريفات والمقاصد من "السياسة السكانية " هناك من يعرفها على انها جهد وعمل حكومي متعمد، ومقصود للتأثير على المتغيرات الديموغرافية (الخصوبة والوفيات والهجرة). فى حين يعرفها اخرون على انها الاهداف التى تتعلق بحجم السكان، وتركيبهم، وتوزيعهم، تضعها الدول وتعمل على تحقيقها باستخدام وسائل وبرامج محددة. وتعرف ايضاً بأنها مجموعة من الإجراءات والمعايير المباشرة، وغير المباشرة، تحددها وتصيغها المؤسسات الحكومية والأهلية، والتي تؤثر في حجم السكان وتوزيعهم، سواء بقصد أو بدون ذلك. كما تعرف بأنها هي مجموعة متناسقة من القوانين والتشريعات الهادفة لتحقيق تنمية ديموغرافية محددة.

وبناء على ما تقدم، تري الدراسة أن السياسات السكانية تختلف باختلاف الثقافات داخل كل دولة فالسياسات السكانية هي ما تقوم به الحكومة من إجراءات أو ما تسنه من قوانين للتأثير على السكان الذين يقطنون الدولة التي يعيشون بها، وكذلك التأثير عليهم سواء بتشجعيهم على الزيادة، أو النقصان وفقا لطبيعة المجتمع التي تطبق فيه السياسات السكانية، وكذلك التأثير في الخصائص السكانية، ورفع كفاءتهم، وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي، والعمل على تضييق الفجوة الاقتصادية، والاجتماعية بين سكان المناطق الريفية، وسكان المناطق الحضرية من خلال إدماج سكان المناطق الريفية

فى مجالات العمل الحضري وإمدادهم بالخدمات التي تقلص الفوارق بينهم وبين سكان الحضر، وتتمثل هذه الخدمات في (التعليم ، والصحة، والتشغيل ، والتمكين). وكل ذلك داخل إطار مؤسسي حكومي ضمن برنامج او خطة عمل موضوعة مكونة من عدد من الأهداف الواضحة والصريحة. وتتخذ السياسات السكانية انواعا عدة، ولكن هناك تقسيمين رئيسيين يعتمد عليها جميع متخذي القرارات وهذان النوعان هما:

١- السياسات المعلنة **٢-السياسات الضمنية**

اولا: السياسات المعلنة الصريحة:

هي ما تعلنه الدولة ليكون ضمن برنامج عمل مستقبلي بأهداف محددة تهدف للتأثير على السكان وخصائصهم وظروفهم بشتى جوانبها بشكل واضح وصريح ومحدد وهي تأخد عدة اشكال:

- تصريح او وثيقة رسمية تعلن فيها الدولة عن نيتها وخطتها للتأثير عن النمو السكاني والتوزيع الجغرافي لها، وثيقة رسمية منشورة من قبل وزارة او لجنة او مؤسسة معنية بقضايا السكان، فصلا ضمن خطة التنمية العامة للدولة مجموعة قوانين وتشريعات، إعلان رسمي من قبل رئيس الدولة او كبار مسئوليها. وبالتالي تختلف السياسات السكانية المعلنة عن الموقف الرسمي المعلن من قبل الدولة تجاه قضايا السكان وذلك لأن السياسات السكانية تعتمد على أهداف محددة ضمن خطة يتم تنفيذها داخل المجتمع وليس مجرد إبداء رأى حول قضية سكانية ما وطرح الافكار لمعالجتها فهي هنا لا تستلزم الشرط الأساسي في السياسة المعلنة وهو الهدف والتنفيذ.

ثانيا: السياسة الضمنية الغير معلنة:

وهي تختلف عن السياسة المعلنة في عدم وجود هدف واضح وصريح للتأثير على السكان وقضاياهم، فيمكن للدولة أن تطرح برنامج ما للتأثير على البيئة ويتضمنه بشكل

غير صريح التأثير على السكان. وبالتالي فلم يكن الهدف الرئيسي معالجة القضايا السكانية وهي أيضا تتخذ اشكالاً عدة كالتالي:

- قوانين، او انظمة ولوائح وتوجيهات تتبناها الدولة وتعلن عنها، ولكن ليس هدفها التأثير على الواقع السكاني للمجتمع.

والجدير بالذكر ان مصر تتبع سياسة سكانية معلنة حيث باتت القضية السكانية تمثل تحدياً متزايداً، لذا بدا توقيت إعلان نتائج التعداد السكاني في ابريل ٢٠١٧ مناسبة مهمة لإعادة تسليط الضوء على ما يصفه الخطاب الرسمي بملف السكان المصري " كمنطلق نحو معالجة شاملة لتلك القضية". وقد ناشدت القيادة السياسية المصريين في أكثر من مناسبة بضرورة السيطرة على معدل الإنجاب للحد من النمو السكاني كونه "يشكل عبئاً كبيراً جداً على الدولة". إذ قال الرئيس في هذا الإطار، "النمو السكاني فوق طاقة البلد، وسيترتب عليه ممارسات وسلوكيات، وسيؤدي إلى تدمير الدولة أو كاد أن يؤدي إلى تدمير الدولة ". وما يؤكد على انها سياسة معلنة وصريحة ما جاء في نص المادة (٤١) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ على ما يلي: "تلتزم الدولة بوضع برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها في إطار تحقيق التنمية المستدامة".

فعلى المستوى الرسمي، أطلقت العديد من المبادرات في مقدمتها "٢ كفاية" التي أطلقتها وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج، مع ربطها ببرامج "تكافل وكرامة"، حيث بدأت بالمناطق الأكثر فقراً. وتهدف المبادرة إلى توعية الأمهات المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" بأهمية الاكتفاء بإنجاب طفلين فقط.

وتأكيدا على ما سبق، في نوفمبر ٢٠١٤، أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥- ٢٠٣٠) بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم

الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية. وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء مجموعة من الأهداف الكمية أهمها: خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى ٢.٤ طفل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بحوالي ٣.٥ طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٧٢% مقارنة بحوالي ٥٩% حالياً.

المبحث الثالث: آليات تمكين المرأة للحد من النمو السكاني

التمكين هو إزالة كل العقبات والعوائق امام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها. وهي العملية التي يتم بمقتضاها توفير الفرص الأكبر للمرأة للحصول على الموارد، والمعارف، والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروف المعيشة، وإنجاز أهدافها وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها، وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. فمفهوم التمكين" Empowerment" يتضمن قدراً من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى بصورة خاصة العمل الاجتماعي فى الجماعات المقهورة، أو المضطهدة لتخطى أو مواجهة والتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من الأوضاع الخطأ أو سلب الحقوق بدون وجه حق.

وبناء على ما تقدم تعرف الدراسة الحالية تمكين المرأة بأنه ذلك المفهوم الذي يعمل على التخطيط الجيد لضمان تمكين المرأة من خلال حصولها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع للحد من الزيادة السكانية من أجل تحقيق تنمية في المستقبل.

وتعتبر قضية تمكين المرأة من اهم القضايا التي تهتم بها الدولة نظرا لأنها تساعد على تقليل عدد السكان، من خلال انشغال المرأة بعملها مما يجعل لها رغبة في تحقيق

ذاتها وكيانها، ومن ثم ستنجب عددا اقل من الأطفال. كما أنها ستتزوج بعد مراحل التعليم الجامعية، بل وبعد مرحلة الدراسات العليا وستصبح فترة الانجاب لديها من حوالي سن ٢٠ الى ٣٥. وهذا على العكس تماما من المرأة الامية التي تتزوج من سن ال ١٤ عاما وخاصة في القري والأرياف.

كما أن جودة التعليم بمراحله المختلفة "الأساسي والثانوي" بالنسبة للذكور والاناث من أهم اهداف التنمية المستدامة، ولا شك أن هناك اتفاق على أن تعليم المرأة واحد من أهم مصادر القوة في تحسين نماء الأفراد في العالم النامي، والشكل التالي يوضح منظومة الاستثمار في تعليم المرأة.

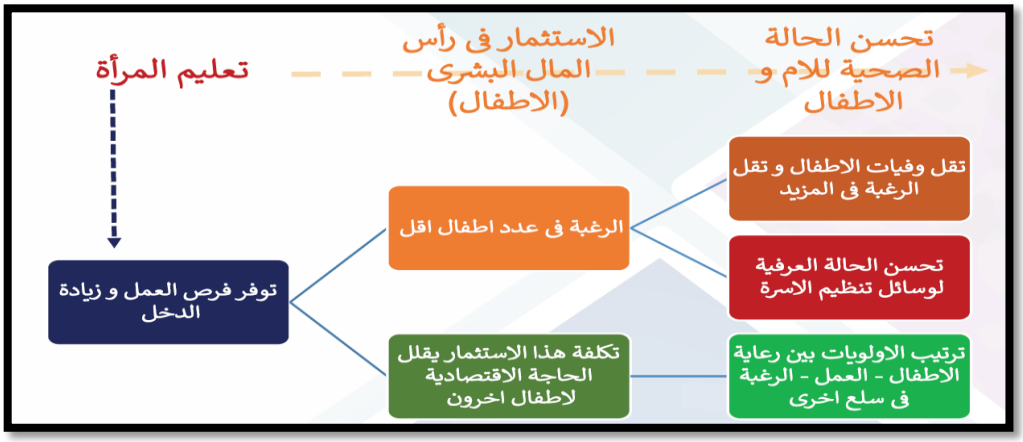

شكل رقم (٢) المصدر: المجلس القومى للشكان – تشغيل المرأة وأثره على التعليم

فالمرأة المتعلمة لديها عدد أطفال اقل مقارنة بغير المتعلمة. وهذه العلاقة العكسية بين التعليم ومعدل الانجاب للمرأة تتفاوت باختلاف المجتمعات عالميا نظرا للتفاوتات في نسب التحاق المرأة للتعليم وكذلك جودته وارتباطه بسوق العمل. وفى مصر أظهرت النتائج التابعة للدراسات الخاصة بالمجلس القومي للسكان على أنه كلما زاد التعليم خصوصا الثانوي ينخفض معدل الانجاب الكلي أي عدد الأطفال الكلي لكل سيدة كما هو مبين في الاشكال التالية.

معدل الانجاب الكلى / سيدة في عمر ١٥-٤٩ سنة	التعليم			
	لا يوجد	ابتدائى-اعدادى	ثانوي	اعلى من ثانوي
مسح ٢٠١٤	3.8	3.6	3.6	3
مسح ٢٠٠٨	3.4	3.2	3.2	2.6
مسح ٢٠٠٥	3.8	3.4	3.1	2.5
مسح ٢٠٠٣	3.9	3.1	3.2	2.4
مسح ٢٠٠٠	4.1	3.8	3.4	2.8
مسح ١٩٩٥	4.6	3.5	2.4	2.5
مسح ١٩٩٢	5	3.9	3	2.7
مسح ١٩٨٨	5.6	4.4	3.2	3.3

شكل رقم (٣) المصدر القومى للسكان

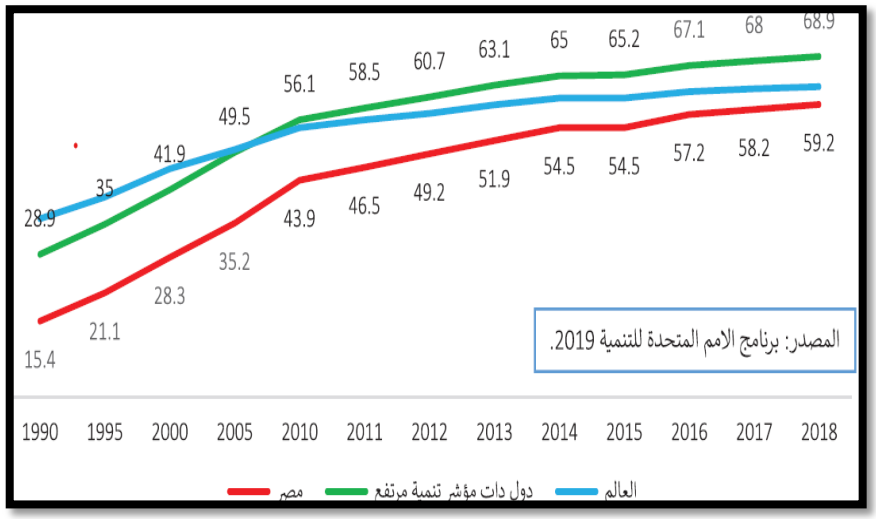

شكل رقم (٤) المصدر المجلس القومى للسكان

ولقد حددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ مجموعة من الأهداف الخاصة بتمكين المرأة أهمها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإتاحة الفرصة للمرأة لتحقيق إمكاناتها، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال اندماجها الكامل في الأنشطة السكانية، الصحية، التعليمية والأنشطة المدرة للدخل سواء

كشريك نشيط وكمستفيد. بينما حدد تقرير المرأة المصرية الأول ٢٠٠١ مجموعة من الأهداف وهي:

- ايجاد سياق تنموي مواتياً للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطور المعرفي تجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتغيير العلاقات المهنية في اتجاه الانحياز للخبرة والكفاءة وليس النوع وتغيير العلاقات النوعية بمصادر الثورة الاقتصادية كمصادر للتمكين في مجالات أخرى .

- جعل التنمية أكثر تفاعلية ومشاركة بين الرجال والنساء أي تنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء والفقراء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكنهم من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهم المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مختلف جوانب حياتهم.

كما يعتمد مدخل تمكين المرأة على عدة مبادئ اساسية هي:

-**المشاركة:** حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين حيث أنه يبنى أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة فى حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها .

- **الاعتماد على الذات**: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكى تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها .

- **العدالة المجتمعية**: حيث يسعى مدخل التمكين إلى إحداث، و تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن الحيز الشخصي

- **البدء مع المجتمع** من حيث هو: حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم محاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها .

وهناك عدد من الابعاد والمحددات لعملية التمكين للمرأة المصرية متمثلة فى النقاط التالية:

- **البعد المعرفي**: ويتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى Macro أو المستوي Micro في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية .
- **البعد السياسي**: ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء فى التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء فى الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافى بين الرجال وبقية النساء الأمر الذي يؤدى إلى إحداث تغييرات على المستوي الاجتماعي.
- **البعد الاقتصادي**: ذلك البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء فى الأنشطة المولدة للدخل تلك التى من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويري هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع إلى الاعتماد المادي، لذلك يدعوا إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها
- **البعد الصحي**: يتضمن هذا البعد مساعدة المرأة فى الحصول على الخدمات الصحية التى تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزلة وفى نفس الوقت كعاملة وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت كافي لرعاية أطفالها .
- **البعد الاجتماعي:** يتضمن هذا البعد امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات والتى تساهم فى تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل ايجابى فى المجتمع مع الأخذ فى الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة

الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل

- **البعد الوظيفي**: يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن الوظيفي ومن ثم يهتم هذا البعد بتحسين وضع المرأة فى العمل وايجاد فرص المساواة مع الرجل فى الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا.

النتائج العامة للدراسة

خلصت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج ويمكن توضيحها في ضوء أهداف الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للهدف الأول المتعلق بالتعرف على الموروث الثقافي الذي يحول دون تمكين المرأة.

١- فقد اتضح للدراسة أن المرأة تعاني من أشكال تمييز متعددة لاستبعادها، ويعد ذلك نتاجاً للأيديولوجية التقليدية المتوارثة عبر الأجيال منذ القدم والمتعلقة بعملية التنشئة الاجتماعية التي تحدد لكل من الذكر والأنثى مجالات فعلهم، وفعل النوع يخلق الاختلاف بين الذكر والأنثى، ويجعل أحداهما تابعاً للآخر، ومن ثم تنشأ المرأة في الأسرة على أن دورها يختلف عن دور الذكر، فهي تتولى رعاية الأسرة والأطفال. بينما يقوم دائما الرجل بالمهام الصعبة التي لا تستطيع المرأة القيام بها.

٢- كما أن اغلب الأسر تهتم بالطفل الذكر، بل إنه له امتيازات اخري عن الفتاة في التعليم والعمل، والمأكل، والمشرب، والملبس.

٣- كما ان الوضع التعليمي للمرأة يعد نتاجاً لتضافر العوامل الاقتصادية والثقافية معًا للأسرة، حيث تبين أن العوامل المادية ممثلة فى ارتفاع تكلفة التعليم كانت من بين الأسباب التى أدت إلى حرمان المرأة من التعليم وخاصة في المناطق النائية، والمناطق

الريفية، وقد كانت أيضًا العوامل الثقافية أكثر تأثيراً فى حرمان المرأة من التعليم، وذلك من خلال عدم الاهتمام بتعليم الفتاة بل تفضيل الزواج المبكر لهن والمساعدة فى الأعمال المنزلية، ويشير ذلك إلى مدى تأثر النساء بالقيم الثقافية التى تعايشن فى ظلها، والتى تعمل على تدعيم هامشيتهن، وذلك من خلال استبعادهن من التمتع، بالفرص الحياتية المتاحة أمامهن والتى كان من الممكن أن تساهم فى تغير وضعهن المهمش.

٤- كما أكدت المتغيرات الاقتصادية على أن العمل للمرأة يعزز من استقلالها الاقتصادي والاجتماعي، وأيضًا مدى مساهمتها فى تحقيق التضامن النسائي، ومدى مساهمة هذا التمكين فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بذلك العمل، ألا وهو صراع الأدوار بين دورها داخل المنزل وخارجه، ومدى إرهاقها من كثرة الأعباء المنزلية، وأيضًا تعرضها لبعض الأمراض، وأيضًا عدم إيجاد من يتعاون معها.

ثانيا: بالنسبة للهدف الثاني بماهية السياسات السكانية

١- السياسات السكانية هي مجموعة من الإجراءات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بالسكان من حيث حجمهم ومعدلات نموهم وتركيبهم الديموغرافي (العمري، النوعي) وتوزيعهم وحركتهم داخل الدولة أو الهجرة إليها، والاهتمام بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وما يتعلق بها من برامج تنموية مختلفة، كالإسكان والزواج والرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، أو التعليم بمختلف مستوياته والتدريب المهني والفني والتقني بمجالاته المختلفة بشيء من المساواة بين الرجل والمرأة؛ بل وجميع ما يتصل بتنمية الموارد البشرية ويحقق الارتقاء بها وبجودة أدائها وصولاً إلى التنمية المستدامة، كتنمية القوى العاملة بصفة خاصة، وتنمية كافة فئات المجتمع وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية وخاصة المرأة لأنها تعتبر شريكا قويا في الأسرة، والمجتمع، ومن ثم عمليات التنمية.

٢- إن السياسات السكانية تختلف من دولة لأخري وذلك تبعا للثقافة السائدة في المجتمع والتي تنبع منها تلك السياسات. وكذلك تختلف تبعاً لمواردها الطبيعية والبشرية المتاحة من جهة؛ وتبعًا لرؤاها الإستراتيجية وتوجهاتها التنموية الأولوية وبما يحقق أهدافها وغايتها التي تسعى إلى تحقيقها حاضراً ومستقبلاً من جهة أخرى.

٣- هناك أنواعا متعددة من السياسات السكانية فتتنوع السياسات ما بين سياسات ضمنية غير معلنة، أو صريحة ومعلنة يعلمها جميع السكان من خلال ما يتم نشره من إجراءات وقوانين أو تشريعات مختلفة ذات صلة بالسكان والتنمية البشرية في جميع مجالاتها، والتي قد يتم توثيقها بوثيقة سياسة سكانية تتضمن غايات الدولة وأهدافها وفق إستراتيجيتها المرسومة وتطلعاتها التنموية؛ ويتم تحديث تلك الوثيقة ومراجعتها من فترة لأخرى تبعًا للتغير الذي يطرأ على الخصائص السكانية والرؤى الإستراتيجية من جهة؛ وما تحتاجه من برامج تنموية مستهدفة تتلاءم مع تلك الخصائص السكانية.

٤- فقد توصلت الدراسة الى أن الدولة فى السنوات الماضية تعمل على دعم وضع المرأة فى مصر، من خلال عدة جهود بذلتها الحكومة فالتعليم هو أحد الأدوات الأساسية لتمكين المرأة، حيث يسهم التعليم في تحسين مكانة المرأة في العائلة حيث يزودها بالمعارف والمهارات والموارد اللازمة لاتخاذ قرارات من شأنها تعزيز رفاهتها. وأظهرت دراسات بحثية أخرى أن التعليم يسهم في خفض عدد الاطفال الذين ترغب المرأة بإنجابهم، ويزودها بالقدرة على اتخاذ قرارات متعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية ابتداء بالصحة في مرحلة ما قبل الحمل، ومرورا بالحمل المخطط، بمرحلة انقطاع الطمث.

٥- كما أظهرت نتائج الدراسة الراهنة ان زيادة فرص المرأة لدخول سوق العمل، تنعكس على حصول المرأة على سيطرة أكبر على وضعها الصحي، كما انه لابد من الإشارة الى أنه في حال ضاعفت الحكومات والشركات من وتيرة تعزيز التحول

الرقمي لدى المرأة والذى هو الآن ضرورة ملحة ومتطلب أساسي من عمليات التنمية وتنمية البشر، فيمكن أن نحقق المساواة بين الجنسين في بيئة العمل بحلول عام ٢٠٤٠ في الدول المتقدمة وبحلول عام 2060في الدول النامية اذا ما اتبعت السياسات السكانية محاور من شأنها تمكين المرأة من خلال الصحة الإنجابية وتوفير وسائل تنظيم الأسرة مع العمل على توفير التعليم الجيد للمرأة في ضوء استراتيجية حقوق الانسان٢٠٢١، وتقرير التنمية البشرية ٢٠٢١، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثا: وفيما يتعلق بالهدف الثالث وهو استشراف السياسات السكانية والعلاقة بين تمكين المرأة وخفض معدلات النمو السكاني

١- فقد توصلت الدراسة إلى أن رعاية الأطفال بالنسبة للمرأة المتعلمة تعد استنزافا للوقت والجهد، فكلما زادات سنوات العمل كلما زادات فرص سوق العمل وزيادة الدخل وبالتالي يقل عدد الأطفال عند المراة المرغوب فيه نظرا لارتفاع تكلفة تعليم هؤلاء الأطفال. وكلما زاد قسط المرأة من التعليم كلما زاد وعيها بوسائل تنظيم الأسرة، وزادت قدرتها على اقناع الزوج. وكلما كانت قدرتها أكبر على تربيه نشئ بالطريقة الصحيحة والذي يمكن ان يكون له عائد على صلاح المجتمع من خلال قلة حالات الجريمة، والسرقات، والخطف، والتحرش.

وبناء على ما تقدم من نتائج تقترح الدراسة بعض السياسات المستقبلية التي تحتاجها المرأة في المجتمع المصري لتمكينها اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من أجل التأثير على معدل الزيادة السكانية من خلال التحكم في معدل الخصوبة عند المرأة بحيث يصبح معدل الإنجاب ٢.١ طفل لكل امرأة، او ٢.٤ لكل امرأة على الأقل " وفقا لتقديرات المستقبلية للمجلس القومي للسكان": وهذه هو السيناريو التفاؤلي الذى تتخذه الباحثة طبقًا للوضع الحالي للمرأة ولكن لابد من تعديل، أو إدخال بعض السياسات ومنها:

١- **سياسات التمكين على مستوى الأسرة:** لابد أن يكون للمرأة تمكيناً أولياً على مستوى الأسرة، وهو الأساس الذي تبدأ من خلاله عملية التمكين للمرأة من خلال قدرتها في المنزل على اتخاذ القرارات، أن يكون لها رأى مسموع من جميع أفراد الأسرة. فالمشاركة في صنع القرار هو بداية الطريق للمرأة لتصبح ذات شأن في المستقبل. فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة وتعد بمثابة البناء الاجتماعي الأول القادر على الأكثر تأثيرا في افراد المجتمع. إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري – سواء أكانت زوجة أم أماً أم أختاً أم ابنة يجعلها تشعر بتوازن في العلاقة الأسرية، بل تشعر بالأمان والاستقرار، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم، او زوجة، وامرأة عاملة.

٢- **سياسات التمكين للمرأة المطلقة:** المرأة المطلقة لم تقترف جرما او تفعل شيئا محرما لينبذها المجتمع، والمهم في هذه السياسات هي توفير فرص العمل للمرأة المطلقة، والعمل على تغيير الثقافة المجتمعية نحو المرأة المطلقة ويمكن البدء من خلال تغيير صورة المرأة المطلقة في الإعلام. وبث موضوعات تعليمية في المناهج الدراسية تعمل على احترام كل فرد في المجتمع، وتوضيح أسباب الخلافات التي تنشأ بين الزوجين ويمكن أن ينتج عنها الطلاق، وهذا هو الحل الأفضل لصلاح الأبناء ما دامت الحياة بين الزوجين لم تعد محتملة. كما لابد أن تكون هناك قوانين تحمى المرأة المطلقة من الزوج، ففي بعض الأحيان يمتنع الزوج بعد الطلاق عن الانفاق على الزوجة وأطفالها. وبالتالي يجبرها على الرجوع مرة اخري أو تتجه للعمل وترك اطفالها لتستطيع الوفاء بمتطلباتهم.

٣- **انشاء مجلس قومي لتمكين المرأة:** انشاء مجلس قومي لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا. ويهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتخفيض معدل البطالة بين النساء، تدريب النساء وتأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل.

٤- **بناء الجانب المعرفي لدى المرأة:** لابد أن تتكون لدى المرأة العديد من المعلومـات الصحيحـة، والمعرفـة الحقيقـية وذلك من خلال تتمثـل في التعليـم الذي يعتبر هو حجر الأساس في تمكين المرأة، من خلال وضع قانون يعاقب الأب والأم اللذان يمتنعان عن تعليم الفتاة، وكذلك يجب ان يكون هناك قانونا يجرم الزواج المبكر للفتيات وخاصة القاصرات.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى أن قضية السكان، قضية ذات محاور متعددة وترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري، وأن المجتمع يستمد سلطته من العادات والتقاليد داخل المجتمع ومن ثم يفرض على المرأة أن تكون تابع للرجل وليس لها دور تنموي داخل المجتمع. كما اشارت الدراسة إلى ان زواج الانثى مبكرا وخاصة فى القري يعد عاملا اساسيا ضمن العوامل المؤثرة فى الزيادة السكانية. كما أوضحت الدراسة أن هناك آليات لتمكين المرأة لابد من تحقيقها والعمل على تنفيذها من اجل التنمية الشاملة. إن تنمية المرأة يعتبر عنصراً جوهرياً، حيث إن دور المرأة في أى مجتمع يعد أحد المقاييس التي تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره، فالمرأة قد تقوم بدور في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية يفوق ما قد يقوم به الرجل، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به في رعاية وتربية الأبناء، فضلاً عن القيام بواجباتها الزوجية، ويزداد عطاء المرأة بصفة خاصة فى حالة غياب زوجها سواء كانت أرملة أو مهجورة أو مطلقة.

وتوصلت الدراسة لعدد من التوصيات متمثلة في النقاط التالية:

١- يجب توجيه الجهود إلى الارتفاع بمستوى الخدمات المساندة لعمل المرأة، وذلك من خلال جهود أهلية وحكومية مكثفة؛ من أجل توفير دور الحضانة للأطفال

بالمستوى اللائق وما إلى ذلك من خدمات تحتاجها المرأة العاملة. وجعل تكلفتها في المتناول بالنسبة لدخل المرأة.

٢- ضرورة عمل ندوات توعية وتثقيف لأفراد المجتمع بأهمية دور المرأة فى المشاركة المجتمعية.

٣- الاهتمام بضرورة توفير مراكز الخدمات التي تهتم بشئون المرأة، وخاصة فى المناطق العشوائية.

٤- إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني التي تعنى بشئون المرأة كى تقوم بدورها بالطرق المختلفة كحملات التوعية والتثقيف وغيرها، ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معاً لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عند المرأة.

٥- ضرورة أن تركز المنظمات المعنية بالمرأة على العمل على أرض الواقع، والاهتمام بالمشكلات الفعلية التي تواجه المرأة المصرية يومياً، وألا يقتصر نشاطها على الحديث عن المجال السياسي فقط، والاهتمام بالظهور الإعلامي مما يفقدها تعاطف الفئة المستهدفة بالأساس وهي المرأة.

٦- يجب وضع خطط طويلة وقصيرة المدى لتفعيل دور المرأة فى المجتمع بدعم وإشراف من الحكومة للنهوض بالمرأة المصرية.

٧- توظيف وسائل الإعلام كأداة للتغيير الاجتماعي، وتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بقضايا المرأة ومشكلاتها اليومية والمتجددة.

٨- ضرورة تشديد الرقابة على المواد الإعلامية التى تخاطب المرأة المصرية، والتأكد من خلوها من ثقافة التمييز أو التركيز على دونية المرأة، أو عودة المرأة إلى قفص الحريم، أو الفهم الخاطئ للنصوص الدينية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١- عصام محمود شحاتة ٢٠١١، الموروثات الاجتماعية وأثرها على مشكلة الزيادة السكانية المتسارعة في مصر: دراسة ميدانية ووضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، من ص١٠

٢- احمد عبد الرحمن حمودة ١٩٨٩، السياسات السكانية فى الوطن العربي، الجامعة الأردنية، ص ١٩٧

٣- أمال كامل بيومي السبكي:١٩٨٦ الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين، ١٩١٩- ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٩

٤- الأمم المتحدة: تغير القيم فى العائلة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية ع٢١، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ص٣.

٥- إسماعيل على سعد ٢٠٠٠، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٢١٧.

٦- إعلان الحق في التنمية لعام١٩٨٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار رقم ١٢٨/٤١، ص ١٤. متاح على https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf

٧- امين محمد اسماعيل،٢٠١٨، اتجاهات الصفوة السياسية نحو النظام السياسي فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع، كلية الاداب جامعة عين شمس، القاهرة. ص ٧٥، ٧٦.

٨- تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار،٢٠٢١

٩- تقرير المرأة المصرية الأول٢٠١١، المرأة المصرية والخطة القومية٢٠٠٢-٢٠٠٧، التقرير الأول، المؤتمر القومي للمرأة، ص٢٥

١٠- تقرير المرأة المصرية والخطة القومية،٢٠٠١، المجلس القومي للمرأة، ص٧٠.

١١- رباب سيد عبد الجواد، ٢٠١١ "التضامن النسائي بين الاستبعاد والتمكين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ دراسة تطبيقية على عدد من النساء فى محافظة القاهرة" ص ٥٠ الى ٦٠

١٢- رغدة شريم ٢٠٠٧، المرأة في الامثال والأقوال " رؤية معاصرة"، مجلة العلوم التربوية، القاهرة. ص ٤٠ الى ٤٥

١٣- رشود بن محمد الخريف، ٢٠٠٨، السكان "المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، دار المؤيد، ص ٥٣٩.

١٤- نورهان الصادق، ٢٠١٦، أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر وإيران، مجلة المركز الديمقراطي العربي.

١٥- حسن سليمان ٢٠٢١، مقال بعنوان "الزيادة السكانية من زاوية المحددات: عمل المرأة والأمان الاقتصادي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٩٠٥١، ص ٣ متاح على https://www.ahram.org.eg/Index.aspx

١٦- سلوى شعراوى جمعة:١٩٩٥، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، تقرير الجمعيات الأهلية، منتدى المنظمات غير الحكومية لمؤتمر بكين"، القاهرة، المجلس القومى للأمومة والطفولة، ص١٠.

١٧- عبد اللطيف، سوسن عثمان واخرون، ٢٠٠٥، التمكين لتمكين وأجهزته – تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة، مذكرات غير منشورة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص٣٥١، ٣٥٢.

١٨- على عبد الرازق جلبي:٢٠٠٥، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٨٥.فتحى سلامة: ٢٠٠١، المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٦٠.

١٩- ماجدة إبراهيم عامر ٢٠٢٠، بعض مؤشرات تمكين المرأة الافريقية – دراسة جغرافية تحليلية، حالة المجتمع المصري، العدد ٩٥، جامعة القاهرة، ص ١

٢٠- معهد التخطيط القومى٢٠٠١ قرير التنمية البشرية، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

٢١- نشوى توفيق احمد ثابت، ٢٠٠٤، تمكين المرأة ودورها فى عملية التنمية – دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص٥٦،٥٥

٢٢- نوال محمد عامر: ١٩٨٦، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، صـ١١

٢٣- نمر ذكي شلبي، ٢٠٢١، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية، العدد ٥٣ مجلد١، ص٣٩٠.

٢٤- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١-٢٠٢٦، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار،٢٠٢١، ص ١٣٧.

٢٥- موسى شيتوى، وأمل غستانى: ٢٠٠٠، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن، ص١٩

٢٦- هند السيد احمد عبد ربه، ٢٠١٧، دور المرأة في التراث الشفهي المغربي "الامثال الشعبية": دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة الدراسات الافريقية- جامعة القاهرة، العدد ٤١، ص ٢٩٧.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

27- David L. Stills, International Encyclopedia Of Social Sciences vol 2, The Macmillan company And The FreePress,p472.

28- -Cary G, Hamilton, Patriarchy Paternalism And Filial Piety, Op Cit, pp14-77.

29- -Karyn. A. Loscocco and other, Gender and small business success: op.cit, pp86-69.

28 - Christopher B. Gray, EarIhm Collage Indian, http: www.Eariham.Edu,1999.p3

29 -Gary E. Hamilton, Patriarchy Paternalism And Filial Piety, The Journal Of. Sociology, vol 41-no1, March 1990, P14-77.

30 - Karyn. A.loscocco and others: Gender and small business success, An Inquiry into women's Relative Disadvantage, Social forces, vol70, No1. Sept., 1991., pp86-69.

31 - Mason, HL Smith (2003). Women's Empowerment and Social Context: Results from five Asian countries, Gender and Development.

32 - Banskota . Shiba Satyal (2012). Women's Empowerment and Development in Nepal: Multiple Discourse Analysis, ph .D, State University of New York at Buffalo.